وفي القيام به ومن سب عائشة رضي الله عنهما ففيه قولان
احدهما يقتل والاخر كسائر الصحابة يجلد حد المفتري قال
والاول اظهر قول وروى ابو مصعب عن مالك من سب آل بيت
محمد صلى الله عليه وسلم يضرب مرارا وحبيعا ويخلد ويجلس
طويلا ويظهر توبته لانه استخفاف بحق رسول الله صلى الله
عليه وسلم وافتى ابو المطرف فيمن انكر تخليف امراة بالليل و
قال لو كانت بنت ابي بكر ما خلفت الا بالنهار بالادب الشديد
لذكرانيتها ابي بكر في مثل هذا قال هشام بن عمار سمعت مالكا
يقول من سب ابا بكر وعمر قتل ومن سب عائشة رضي الله عنها
قتل لان الله تعالى يقول فيها يعظكم الله ان تعودوا لمثله
ابدا ان كنتم مومنين فمن رماها فقد خالف القران ومن خالف
القران قتل قال ابن حزم هذا قول صحيح واجمع الكفرة
للنبعد والخوارج يكفرهم اعلام الصحابة رضي الله عنهم وتلك
النبي صلى الله عليه وسلم في قطعهم بالجنة وهو احتجاج
صحيح فمن ثبت عليه تكفيرا ولكن دون ايمة الحنفية كفرة
من انكر خلافة ابي بكر او عمر رضي الله عنهما والمسئلة في الغيابة
وغيرها من كتبهم كما مر وفي الاصل لمحمد بن الحسن رحمة الله والظاهر
ان هم اخذ واذلك عن امامهم ابي حنيفة رضي الله عنه وهو
اعلم بالروافض لانه كوفي والكوفة منبع الروافض والروافض

طوائف منهم من يجب تكفيره ومنهم من لا يجب تكفيره واذا
قال ابو حنيفة يتكفير من ينكر امامة الصديق رضي الله عنه (فيكون
لا عنه عنده او لي اي الان يقرق اذ الظاهر ان شب تكفير منكر
امامته مخالفته للاجماع بناء على ان جاحد الحكم المجمع عليه كافر
وهو المشهور عندنا الوصولين وامامته رضي الله عنه مجمع عليها
من حين بايعه عمر ولا يمنع من ذلك تاخر بيعة بعض الصحابة
فان الذين تاخرت بيعتهم لم يكونوا مخالفين في صحة امامته ولهذا
كانوا ياخذون عطاءه ويتحاكمون اليه فالبيعة شيء والاجماع
شيء ولا يلزم من احدهما الاخر ولا من عدم احدهما عدم الاخر
فافهم ذلك فانه قد يغلط فيه فان قلت شرط الكفر انكار المجمع
عليه ان يعلم من الدين بالضرورة قلت خلافة الصديق كذلك
لان بيعة الصحابة له ثبت بالتواتر المعنوي الى حد الضرورة فما
ضارب كالمجمع عليه المعلوم بالضرورة وهذا لا شك فيه ولم
يكن احد من الروافض في ايام عمر وعثمان وانما احدث تولهم بعده فمفاهم
حادثة وجوابه ان الطلاق من الوقايع الحادثة وليست حكما شرعيا
الصديق الى ايام
في ايام
احد الضروري انما يكفر اذا كان ذلك الضروري حكما شرعيا
كالصلاة والحج لا استلزامه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
الخلافة المذكورة الا ان يقال انه يتعلق بها احكام شرعية
الطاعة وما اشبهه وعن القاضي الحسين انه في كفر ابي بكر او